البـــاب الأول

مقدمـــة

- تمـهيد
- المشكلة البحثية
- أهداف البحث
- أهمية البحث

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الأول

مقدمة

تمهـيد:

عندما خلق الله الإنسان وقبل خلافته فى الأرض لم يبخل عليه بشيء فمنحه عناصر العيش والحياة من بيئة متوازنة زاخرة بكل حاجاته ومتطلباته، كما أن الواقع التصنيفي للإنسان فى المملكة الحيوانية يجعل الإنسان يحتل مكانة متميزة في العالم الحيواني وعلاقته بالبيئة ،وتعود هذه المكانة الخاصة للإنسان إلي أسباب تركيبية وفسيولوجية وسلوكية من المؤكد هي التي جعلت الإنسان أكثر الأحياء تأثيراً فى البيئة، سواء كان هذا التأثير إيجابيا أو سلبيا(الشراح، ٢٠٠٤ :٢٦).

وتشير الدراسات الأنثروبولوجيه والتاريخية إلي العلاقة القديمة والوثيقة بين الإنسان والبيئة، وأن شكل هذه العلاقة يختلف من عصر إلي أخر ومن مجتمع لأخر، تبعاً لمدى تقدم المجتمع أو تأخره، وأنماط الحياة السائدة فى هذه المجتمعات(أبو طاحون، ٢٠٠٠ :٣).

وحتى تكتمل سعادة الإنسان على الأرض خلق الله النظام البيئي المتوازن ،والذي يتضمن الإنسان والحيوان والنبات والماء والهواء وغيرها، وكلها تعمل فى شكل متناسق ومتكامل بهدف إشباع حاجات الإنسان ومتطلباته. وعلى هذا جاءت كثير من التعاريف للبيئة على أنها كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة، والطاقة ومصادرها، ومياه الأنهار والأمطار والبحار والمحيطات، والتربة وما يعيش عليها أو بداخلها من

نباتات وحيوانات،والإنسان فى مجتمعاته المختلفة كل هذه العناصر مجتمعة تكون النظام البيئي(الكعبارى، ٢٠٠١ :٣).

ويعتمد التوازن البيئي على استمرار التوازن الطبيعي بين مكونات البيئة الحية وغير الحية. والبيئة في وضعها الطبيعي تكون في حالة توازن.والإنسان بتدخله غير الواعي من خلال الاستغلال الجائر للموارد والثروات، يخل بهذا التوازن وبجعل البيئة غير قادرة على تجديد مواردها الطبيعية . هذا ويتمثل الاختلال في التوازن البيئي في مظاهر متعددة، أولها ما يحدث من خلال استنزاف الموارد الطبيعية البيئية، و ذلك باستغلالها استغلالا غير رشيد مما يترتب عليه حدوث خلل بيئي، يؤدى إلي نضوب هذه الموارد، وهو ما يحدث في الأرض الزراعية من خلال تجريفها وتبويرها. وما يحدث من استنزاف للمياه، من خلال استخدام أساليب للري تؤدى إلى سوء توزيع المياه، وعدم الاستفادة منها، إلي جانب عدم وجود صيانة للمجارى المائية، ومنشآت الري والصرف (عبد الوهاب، ٢٠٠٢ :٣).

ويصنف المتخصصون فى علم البيئة مراحل التسلسل التاريخي لعلاقة الإنسان ببيئته إلي خمس مراحل هي : الجمع، والصيد والقنص، ومرحلة استئناس الحيوان والرعي، ومرحلة الزراعة والاستقرار وأخيراً مرحلة التقدم التكنولوجي. والتي شهدت تعاظم تأثير الإنسان في بيئته عما كان عليه فى المراحل السابقة الأمر الذي نتج عنه مشكلات بيئية عديدة أصبحت تهدد مصير الإنسان والحياة كلها (الكعبارى ،٢٠٠١: ٣).

وقد أسفر التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسن سبل الحياة والرعاية الصحية، عن انخفاض مضطرد فى معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد المرتفعة في معظم بلاد العالم على حالها. وترتب

على ذلك اتساع الهوة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان(عبد المولى ، ١٩٩٨: ٢).

وبالنظر إلي المشكلة البيئية يمكن القول أن أصولها كامنة في المشكلة السكانية. فالإنسان في محاولته لإيجاد التوازن بين ما ينتجه من غذاء وبين الزيادات الكبيرة فى إعداد السكان، قد استغل التطور المذهل للتكنولوجيا ليتعامل مع بيئته تعاملاً قد يؤدى مع الزمن إلى تدهور شامل في كافة الأنظمة البيئية، متجاهلاً فى ذلك معرفته المتعلقة بالقوانين الطبيعية المنظمة للكرة الأرضية (أبو السعود، ١٩٩٨ :٧).

وتشير الإحصاءات السكانية والتي تعتبر أحد العوامل الأساسية في تأثير الإنسان في توازن البيئة إلى أن عدد سكان العالم قد تزايد بمعدلات كبيرة خلال القرون الثلاثة الماضية ، وتباينت معدلات النمو السكاني من نمو بطئ إلي نمو سريع اعتمادا على العلاقة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وذلك خلال العصور المختلفة . حيث كان عدد سكان العالم عند بداية التاريخ الميلادي حوالي ٢٥٠ مليون نسمة وتضاعف هذا العدد مرة واحدة في عام ١٦٥٠ ، حيث بلغ عدد سكان العالم إلى أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة عام ١٦٥٠ ميلادية وقد استغرق التضاعف الثاني لعدد سكان العالم ٢٠٠ عام بينما استغرق التضاعف الثالث ثمانون عاما والرابع ٤٥ عاما فقط حيث بلغ عدد سكان العالم عام ١٩٧٥ أربعة بلايين نسمة وبلغ ٦,٥ بليون عام ٢٠٠٠ وتقدر الزيادة السكانية سنوياً بمعدل ٨٤ مليون. وهو عدد يفوق تعداد مصر حالياً ، وينتظر أن يصل عدد سكان العالم إلى ٨,٣ بليون نسمة عام ٢٠٢٥ وهو ما يعنى أن التضاعف الخامس للسكان سيستغرق خمسون عاماً .

ولاشك أن هذا المعدل المتزايد للسكان قد أوجد ضغوطاً على الموارد البيئية والغذائية، وأدى إلى استنزافها بمعدلات متزايدة. حيث لجأ الإنسان في محاولته لتحقيق

توازن صعب التحقيق بين الزيادة السكانية والزيادة في كم الإنتاج الزراعي والغذائي إلى عدد من الممارسات المخلة لتوازن الأنظمة البيئية والمهددة لسلامة البيئة والإنسان نفسه(شحاتة، ٢٠٠١ : ١٤٤ -١٥٥).

ليس هذا فقط كل ما فقده العالم من موارد. فالموارد الأخرى مثل الماء والهواء قد أصيبت بالتلوث والتدهور. وما أصاب الهواء من تلوث غير من نسبة المكونات الغازية للغلاف الجوى في طبقاته المختلفة قد يكون سببا في إصابة العالم بفوضى بيئية لا مثيل لها، قد تنتج عن التغيرات المتوقع حدوثها في المناخ العالمي، نتيجة لزيادة نسبة الغازات الحابسة للحرارة مثل ثاني أكسيد الكربون في طبقة التروبوسفير الملاصقة للأرض، أو تآكل الأزون الموجود في طبقة الإستراتوسفير الحامي للأرض من الجزء القاتل من الإشعاع فوق البنفسجي القادم من الشمس(أبو طاحون، ٢٠٠٠ : ٤).

ونتيجة لهذا الخلل الحادث دفع الإنسان ثمناً باهظا من صحته حيث كثرت الأمراض وزادت معدلات الفقر والاعتلال ، وكثرت الظواهر الطبيعية من أمطار حمضية وبراكين وارتفاع شديد في درجات الحرارة ، وغيرها مما يهدد استمرار الحياة على كوكب الأرض نتيجة للخلل في الأنظمة البيئية .

وإذا كان هذا الوضع على المستوى العالمي فإن الحال لا يختلف كثيراً في مصر. حيث شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عديدة لعل من أهمها الزيادة السكانية السريعة والمضطرة دون أن يقابلها زيادة تذكر فى الموارد الطبيعية وهنا تكمن المشكلة السكانية، حيث أنها الخلل فى التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان. وكلما اتسعت الفجوة بينهما انخفض مستوى المعيشة، وتدنى بالنسبة للأسرة والفرد، وبالتالي ينخفض

المستوى الإجتماعى مما يؤدى إلى مزيد من التخلف، وعدم القدرة على الإنتاج، نتيجة تدنى خصائص السكان فتتفاقم المشكلة(وهبة، ١٩٩٦ :٧).

وتشير الإحصاءات السكانية إلي أ ن عدد سكان مصر قد زاد من٩,٧ مليون نسمة عام ١٩٠٧ إلي ٦٢,٧ مليون نسمة أول عام ١٩٩٨م أي بنسبة (٥٤٦%) وزادت المساحة المحصولية من ٦,٨ مليون فدان إلي ١٥ مليون فدان أي بنسبة (١٢١ %). فى حين أن المساحة المنزرعة لم تزد إلا بنسبة ٥٥% فقط (٤,١٤ مليون فدان إلى ٨ مليون فدان) خلال نفس الفترة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٨)

وينعكس أثر النمو السكاني السريع على تركيب المجتمع من حيث فئات السن حيث أصبح صغار السن أقل من ١٥ سنة يمثلون٤٠% من مجموع السكان "غير منتجين " ويحتاجون إعالة من شريحة أخرى في المجتمع أما القطاع المنتج بين"١٨ –٦٤ سنة" فيمثل نحو ٥٠% من مجموع السكان ، أما كبار السن فوق ٦٤ سنة فتقدر نسبتهم بنحو ١٠% من مجموع السكان .

أما البعد الثاني للمشكلة السكانية فيتمثل في خلل التوزيعات الجغرافية سكانيا في مصر حيث تشير البيانات إلى ٩٨ % من السكان المصريون يتمركزون فوق شريط ضيق من الأرض وهو الوادي والدلتا ويمثل نحو ٤% من جملة مساحة مصر . أما سائر المساحة فهي صحارى تشكل ٩٦ % تقريبا من مجموع المساحة ولا يزيد عدد سكانها على حوالي ٨١٧ ألف نسمة.

أما البعد الثالث للمشكلة السكانية فهو تدنى الخصائص السكانية سواء فى مجال الصحة أو التعليم أو الإسكان أوالغذاء والعمل حيث لا تستطيع موارد الدولة وخطط التنمية أن تفي باحتياجات السكان في ظل الزيادة الكبيرة (الصباغ، ٢٠٠٣ : ٨).

وقد أثبتت الدراسات أن خصوبة المرأة المصرية وخصوصاً الريفية عالية جداً ، وأن اتجاهاتها وسلوكياتها الإنجابية ترتبط بعوامل مختلفة دينية وثقافية واجتماعية ونفسية واقتصادية كما أنها قد تعود في شريحة منها إلي اللامبالاة والجهل وقلة الوعي وعدم تقدير المسئولية مما يزيد مشكلة السكان تعقيداً وينعكس على حياة الأسرة بصفة خاصة وعلى وجه التحديد في المجتمعات المريضة(محمود، ٢٠٠٣ :٨).

لذا كان من الطبيعي أن تفرض هذه المشكلات البيئية نفسها في صورة معادلة صعبة هي: كيف يمكن الموازنة بين توفير الاحتياجات الضرورية والحضارية للناس في ظل زيادة سكانية يصعب السيطرة عليها، وبين الثمن الذي يجب أن ننفقه في سبيل ذلك من تلوث بيئي بأنواعه المختلفة (عبد المولى، ١٩٩٨: ٣).

وقد أدت الزيادة السكانية المرتفعة إلى صور عديدة للاستنزاف البيئي في الريف منها ذلك التعدي الوحشي على الأراضي الزراعية بالتبوير والتجريف حيث تشير الإحصاءات إلى أن مصر تفقد سنويا حوالي ٦٠ ألف فدان من أجود أنواع الأراضي الزراعية ، تزحف عليها المباني والإنشاءات وتعد مصر من أكثر دول العالم استهلاكا للمبيدات الزراعية .حيث تشير الإحصاءات إلي التزايد المستمر في استخدام المبيدات بأنواعها وأشكالها المختلفة في الزراعة المصرية ، وإن كانت قد بدأت في الانخفاض في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، حيث بلغت ١٦٣٧١ طنا في السنة الزراعية ٨٤ /١٩٨٥ انخفضت إلى ١٥٠٩٩ طنا في السنة الزراعية ٨٩ /١٩٩٠م. ولعل من أهم العوامل التي ضاعفت من الآثار الخطيرة للمبيدات في الريف المصري

هو عدم وعى كثير من المزارعين بالطرق والأساليب الصحيحة للاستخدام أو التعامل مع المبيدات الحشرية. (مصطفى، ١٩٩٣ :١٥٣).

ونتيجة لهذا الاستخدام غير الواعي من جانب الإنسان للبيئة الريفية والذي الحق بها أضرارا عديدة فقد دفع الإنسان ضريبة هذا الاستخدام وذلك من صحته حيث ظهرت أشكال عديدة وجديدة من الأمراض الخطيرة من أورام وسرطانات وفشل كلوي والتهاب كبدي وأمراض العيون والجهاز التنفسي والعصبي وغيرها الكثير والكثير وأصبح ما يرصد من ميزانيات لعلاج هذه الأمراض يفوق بكثير الزيادة المحققة في الإنتاج نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات الكيماوية (العشرى، ٢٠٠٢ :٣٧١).

وعلى هذا أصبحت قضية حماية النظام البيئي والحفاظ عليه من الخلل واجب قومي، بجب أن تتضافر من أجله كل الجهود الحكومية والأهلية وذلك من حيث وضع التشريعات التي تجرم الاعتداء على البيئة وتسبب تلوثها، وإيجاد آليات قوية لتفعيل هذه التشريعات والقوانين، والأهم من ذلك كله الاهتمام بتغير السلوكيات البيئية الخاطئة لدي أفراد المجتمع والتي تخل بالنظام البيئي الريفي، وزيادة وعيهم البيئي، وخاصة السكان الريفيين الذين تتأصل فيهم الكثير من المفاهيم الخاطئة، ويقومون بممارسات تسبب الكثير من التلوث والإهدار البيئي وبصعب تغييرها.

المشكلة البحثية:

شغلت قضية حماية البيئة فكر الساسة والباحثين في السنوات الأخيرة وزاد الاهتمام بها على المستوى العالمي والدولي، نتيجة المخاطر العديدة والآثار السلبية التي

تترتب على اختلال النظام البيئي وقد انتهجت جمهورية مصر العربية نفس النهج وخطت خطوات إيجابية فى هذا السبيل لعل من أهمها إنشاء وزارة متخصصة للبيئة.

وتعتبر البيئة الريفية في مصر المحيط الذي يعيش فيه ٥٧ % من سكان مصر ويلعبون دورا هاما في تنمية المجتمع بصفة عامة، والمجتمع الريفي بصفة خاصة كما أنهم العنصر الأساسي في تحديد سياسة التنمية في مصر. وأي محاولة للتحكم فى النمو السكاني أو زيادة الإنتاج الغذائي يجب أن توجه للسكان الريفيين، باعتبارهم حجر الأساس فى تحقيق التنمية الريفية والزراعية المستدامة، وخاصة بعد تزايد معدل النمو السكاني والذي يبلغ ١ر٢ % على الأقل سنويا ومعه زادت الفجوة الغذائية وتضاعف أكثر من ثماني مرات فى التسعينات من القرن الماضي (أحمد، ١٩٩٥ :٨)

وتشكل الزيادة السكانية المتتالية في مصر ضغوطا كثيرة على الموارد الطبيعية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة فقد تعرضت الموارد الطبيعية فى البيئة الريفية المصرية إلي الكثير من مظاهر الاضطراب والتدهور والإخلال البيئي متمثلة فى تفتت الأرض الزراعية حتى كان نصيب الفرد ٠,٢٢ فدان ١٩٦٠ ثم انخفض إلى ٠,١٦ فدان ١٩٧٥ حتى وصل إلى ٠,١١ فدان عام ١٩٩٠ أي أن نصيب الفرد انخفض إلى النصف خلال ثلاثين عاما.

بالإضافة إلي الإفراط فى استخدام المخصبات حيث أن من سمات الرقعة الزراعية الحالية فى مصر الفقر الداخلي فى محتوياتها العضوية حيث لا تزيد نسبتها فى الغالب عن ٢% ويرجع ذلك إلى التسميد الكثيف للأسمدة المعدنية والتي لها أضرارها على صحة الإنسان وعلى البيئة (عامر، ١٩٩٩ : ٢٥)

والمعروف أن الإسراف فى استخدام المبيدات يؤدى إلى الاختلال فى التـــوازن البيئي نتيجة القضاء على الأعداء الحيوية، مما يؤدى إلى ظهور آفات حشرية جديـــدة على نطاق واسع هذا بالإضافة إلي اكتساب بعض الحشرات مناعة ضد بعض المبيدات مما يستتبعه ظهور سلالات حشرية مقاومة للمبيدات (عبد المولى، ١٩٩٨ :٧)٠

إلا أنه يمكن القول أن قضية حماية وصيانة النظام البيئي من الخلل هي قضية إنسانية فى المقام الأول، وأن الإنسان هو موضوعها وهو غايتها ووسيلتها فى الوقت ذاته فالإنسان هو صاحب المصلحة الحقيقية فى مواجهة المشكلات البيئة كما أنه المسئول الأول عن إيجادها وتصعيدها فى كل الأحيان. الأمر الذي يعبر عنه الكثيرون الآن من أنه أصبح من الواجب على الإنسان الآن أن يحمى بيئته من نفسه(أبو طاحون،٢٠٠٠ :٥)

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة قضية حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث، غير أن هذه الدراسات لم تركز علي أبعاد التغير السكاني والتي تؤثر علي النظام البيئي وإحداث خلل به، ويتطلب الأمر ضرورة التعايش والتفاعل الإيجابي بين السكان الريفيين وإدراكهم الحقيقي لمدي المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تلوث البيئة الريفية، ومن ثم تعديل سلوكياتهم في التعامل مع مكوناتها، بما يضمن استدامة موارد هذه البيئة. ويمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

١) ما هي درجة قيام السكان الريفيين بالممارسات الخاصة بالحفاظ علـــي النظـــام البيئي الريفي ؟

٢) هل يوجد تباين بين السكان الريفيين في ممارستهم للحفاظ علي النظـــام البيئـــي الريفي؟

٣) ما هي العوامل التي تؤثر علي درجة قيام السكان الريفيين بممارسات الحفاظ علي النظام البيئي الريفي ؟

٤) هل توجد علاقة بين أبعاد التغير السكاني والنظام البيئي الريفي (الأرض الزراعية – المياه – الهواء) ؟

٥) ما هي المشكلات البيئة الموجودة بالقرى وما هي مقترحات قاده الرأي وأهالي القرى في الحفاظ على النظام البيئي الريفي ؟

لعل الإجابة على هذه التساؤلات يثير الرؤية عن أهمية تحليل أدوار السكان الريفيين فى الحفاظ على النظام البيئي الريفي، والعوامل التي تؤثر على درجة قيامهم بالممارسات اللازمة للحفاظ على البيئة.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة السابق عرضها تحددت أهدافها الرئيسية فيما يلي :-

١) التعرف على جوانب التغير السكاني في قرى الدراسة.

٢) التعرف على الجوانب البيئية بقرى الدراسة.

٣) تحديد العلاقات الإرتباطية بين جوانب التغير السكاني و الجوانب البيئية.

٤) التحليل التمييزي للمتغيرات السكانية والبيئية مع القرى المتقدمة والمتدنية تنموياً.

٥) التعرف على المظهر الجمالي والتنموي لقرى الدراسة.

٦) تحديد أهم المشكلات البيئية من وجهه نظر قاده الرأي ومقترحاتهم في الحفاظ على النظام البيئي الريفي لقرى الدراسة.

أهمية الدراسة:

تعتبر قضية حماية البيئة والحفاظ علي النظام البيئي من الخلل نتيجة الزيادة في معدلات السكان المضطردة ، من القضايا المعاصرة التي تشغل بال الحكومات والهيئات الحكومية والأهلية والأفراد. ويؤكد التوجيه التنموي المعاصر علي أنه إذا أريد النجاح لأي جهود تبذل في هذا المجال فلا بد أن يؤخذ في الاعتبار إدماج كل الفئات المتعاملة مع البيئة ، وبذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في أن تحديد أبعاد التغير السكانى وتعامل السكان الريفيين مع الممارسات المتعلقة بحماية البيئة الريفية، والعوامل المؤثرة على النظام البيئى الريفى يساعد القائمين علي أمر تخطيط وتنمية المجتمعات الريفية بصفة عامة ، والمسئولين عن حماية البيئة الريفية بصفة خاصة في وضع وإعداد البرامج الإعلامية والتدريبية لكل من فئات السكان الريفيين في ضوء مستوي معارفهم وتنفيذهم لهذه الممارسات.

هذا بالإضافة إلي إثراء هذا الجانب الهام من الدراسات البيئية من ناحية، ودراسات التغير السكاني من ناحية أخري والذي تندر فيها الدراسات.

ولا ريب أن ما قد تسفر عن هذه الدراسة من نتائج يمكن الانتفاع بها في التخطيط لسياسات زراعية مستقبلية وكذلك في تطوير برامج المؤسسات المسئولة عن تنمية المجتمع الريفي، والمحافظة علي الموارد الطبيعية النادرة.

obeikandl.com